

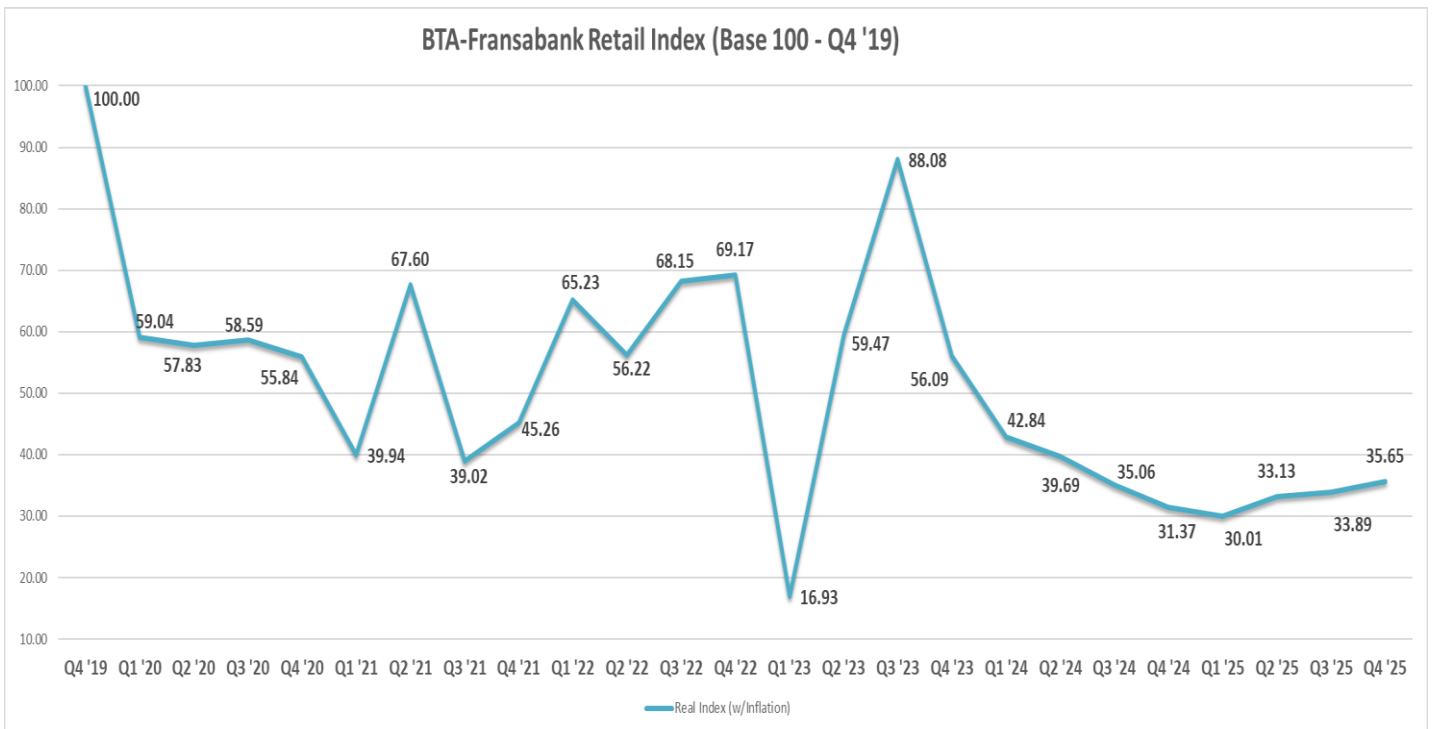
"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسابك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من سنة 2025 (Q4 - 2025)

شهد الفصل الرابع من سنة 2025 تحسّن في الأسواق التجارية

ومحاولات حكومية لإقرار القوانين الإصلاحية المطلوبة تهيئة لعودة المستثمرين

أظهرت الحركة التجارية خلال الفصل الأخير من سنة 2025 تحسّناً أفضل ممّا كنا قد شهدناه في الفصول السابقة، وقد لحظت النتائج الفصلية للفصل الرابع مزيداً من الإرتفاع، الأمر الذي أشار الى نشاط أفضل في الأسواق والى إستمرارية الإستعادة التدريجية للحياة في الحركة الإستهلاكية.

وبالأرقام، فقد سجّل "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من سنة 2025 مستوى 35.65 (بالمقارنة مع 33.89 في الفصل السابق)، بعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنيه هو للفصل الرابع لسنة 2019، بالرغم من أن تضخم الأسعار خلال الفصل الرابع من سنة 2025، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، عاود بالإرتفاع حيث بلغ + 4.23 % (بالمقارنة مع + 2.50 % في الفصل السابق له).



إن مؤشرات التعافي النسبي التي برزت خلال الفصل الرابع لسنة 2025 تشير الى إمكانية الاقتصاد اللبناني من تسجيل نمو إيجابي في نهاية السنة (تمّ تقديره بنحو 3.5 %)، وهو تعافٍ - ولو محدود، بعد سنوات من الانكماش المرتبط بالأزمة المالية والنزاعات الإقليمية. وشملت محركات هذا النمو التعافي النسبي الذي شهده قطاع السياحة، كما وإستمرار تدفّقات التحويلات المالية من المغتربين الى ذويهم في لبنان، الى جانب زيادة خجولة في مستويات الاستهلاك الخاص،

مع استقرار سعر الصرف – بفعل المراقبة الصارمة من قبل البنك المركزي، في الوقت الذي ظلّت فيه الضغوط التضخمية تتضائل.

ذلك بالرغم من أن جزءاً كبيراً من أجندة الإصلاحات الهيكلية ظل حتى نهاية السنة قيد الإعداد والتنفيذ، مثل قانون إصلاح القطاع المصرفي والقوانين المالية الأخرى، وأبرزها قانون الفجوة المالية، الهادف إلى وضع إطار قانوني لمعالجة الفجوة المقدّرة بين 80 و 83 مليار دولار بين التزامات الودائع وأصول المصارف ومصرف لبنان. ويحدّد القانون آليات محتملة لسداد الودائع المجمّدة وكيفية توزيع الخسائر، وقد كانت المناقشات البرلمانية حوله لا تزال جارية، حيث أن جمعية مصارف لبنان والقطاع الخاص اللبناني بشكل عام قد عارضوا بشدة بنوداً أساسية في مشروع القانون، معتبرة أنه ينحرف عن المعايير الدولية وقد يُضعف حقوق المودعين ويؤثر سلباً على ميزانيات المصارف، في ظل غياب محاسبة شفافة للخسائر الفعلية، ولما لهذا القانون من تبعات لا سيما مع عدم الإقرار بأن الأزمة المالية اللبنانية هي أزمة نظامية.

وفي الوقت عينه، لم ينقطع التواصل بين بعثات صندوق النقد الدولي والجهات المعنية في لبنان، مع تأكيد الصندوق مجدداً بأن إعادة هيكلة القطاع المصرفي، والاستدامة المالية، وإصلاح الحوكمة، تُعدّ شروطاً أساسية لتمكين لبنان من الحصول على دعم مالي مستقبلي، وتسهيل إعادة فتح قنوات الائتمان، وإمكانيات الحصول على شروط تمويل ميسرة من قبل الدول الصديقة والمانحة والمؤسسات الدولية، وعودة الإستثمارات طبعاً.

ومع ذلك، يبدو أن هنالك إستعداداً من قبل بعض الجهات الخارجية للدعم بشكل انتقائي، بما قد يوفر ارتياحاً مالياً قصير الأجل ويعزّز الاستثمار في البنية التحتية، وذلك بعد قيام البنك الدولي في الآونة الأخيرة بتمويلات جديدة للمشاريع الاجتماعية والرقمية، بالإضافة الى التعهدات الاستثمارية من قبل قطر في قطاع الكهرباء وبرامج عودة اللاجئين. لكن، وكما تمّ الإشارة إليه في الفصل السابق، فإن المطلوب هو إستمرار التقدّم في المحاولات الإصلاحية والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

إنما المطلوب أيضاً هو عدم حصول مستجدّات تُعيق الحركة السياحية أو موجة إستعادة النشاط الإستهلاكي – لا سيما في موسم أعياد الفطر المبارك والفصح المجيد القادمين، الى جانب عدم إنقطاع تحويلات المغتربين.

وفي حال توفّرت تلك الظروف والمعايير المؤاتية، فإن البنك الدولي يتوقّع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 4 % في عام 2026، ويمثل ذلك تسارعاً طفيفاً مقارنة بنمو عام 2025 البالغ كما أشرنا أعلاه نحو 3.5 %. وتشير أيضاً بعض استطلاعات المحلّلين في القطاع الخاص (مثل تلك المستندة إلى بيانات بلومبرغ) إلى تفاؤل أكبر، مع متوسط نمو متوقّع يتراوح بين 5.5 % و 5.7 % في عام 2026، مدفوعاً بشكل أساسي بالتحويلات المالية والنشاط السياحي وتحسّن الطلب الخاص.

عليه، وبالرغم من الإشارات الإيجابية، لا تزال الحركة الإستهلاكية، وبرغم تحسّنها النسبي في الفصل الرابع، دون المستويات المرجوة، ولا يزال التضخّم، بالرغم من التباطؤ الملحوظ في الآونة الأخيرة، مرتفعاً.

وكما ذكرنا أعلاه، وصل "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة" الى مستوى 35.65 في الفصل الرابع من سنة 2025 (33.89 في الفصل السابق) مع تسجيل تحسن حقيقي فصلي طفيف في النتيجة المجمعة لقطاعات تجارة التجزئة، متضمنة مبيعات المحروقات، التي شهدت هي الأخرى تراجعاً بنسبة - 11.04 % من حيث الكميات (+ 6.24 % في الفصل السابق).

وقد سجلت أرقام الأعمال المجمعة لكافة القطاعات، بعد إستثناء قطاع المحروقات، زيادة فصلية حقيقية عما كانت عليه في الفصل السابق، حيث بلغت نسبة هذه الزيادة + 10.01 % بالمقارنة مع أرقام الفصل الثاني لسنة 2025، كما أظهرت تلك النتائج تحسناً أكثر دلالة بالمقارنة مع ما كانت عليه في الفصل الرابع من السنة الماضية، حيث أشارت النتيجة المجمعة لقطاعات تجارة التجزئة الى زيادة سنوية حقيقية بلغت + 12.40 %، بعد إستثناء قطاع المحروقات.

المؤشرات الرئيسية (للفصل الثالث من سنة 2025)

- سعر صرف الليرة اللبنانية (89,500 ل.ل. / دولار أمريكي) 
- تضخم الأسعار السنوي + 12.23 % (من + 15.06 % في الفصل السابق) 
- تضخم الأسعار الفصلي + 4.23 % (من + 2.50 % في الفصل السابق) 
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمعة + 12.40 % سنوياً باستثناء الوقود (من - 8.53 % في الفصل السابق) 
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمعة + 10.01 % فصلياً باستثناء الوقود (من - 0.45 % في الفصل السابق) 
- العجز التجاري - 17.4 مليار دولار (مقارنة بحوالي 14.2 مليار دولار في نهاية العام 2024) 
- ميزان المدفوعات : سجل فائضاً بحوالي 17.3 مليار دولار (ومنها حوالي 14.3 مليار دولار نتيجة إرتفاع سعر الذهب) 

I. أبرز النتائج السنوية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- مبيعات المشروبات الروحية (زيادة + 72.77 %)
- مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها (زيادة + 67.66 %)
- مبيعات المخابز ومحلات الحلويات (زيادة + 65.48 %)
- مبيعات التبغ (زيادة + 56.70 %)
- مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (زيادة + 41.91 %)
- مبيعات سلع البصرية والسمعية (زيادة + 38.89 %)
- مبيعات الأجهزة الطبية (زيادة + 36.12 %)
- مبيعات الملابس (زيادة + 28.69 %)
- البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية (زيادة + 24.92 %)
- مبيعات الأحذية (زيادة + 15.74 %)
- مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (زيادة + 13.39 %)
- مبيعات السلع الصيدلانية (زيادة + 5.21 %)

- مبيعات الأثاث والمفروشات (زيادة + 2.08 %)
- مبيعات الساعات والمجوهرات (زيادة + 1.22 %)
- مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية (انخفاض - 4.44 %)
- المطاعم والسناك بار (انخفاض - 14.64 %)
- مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية (انخفاض - 31.56 %)
- مبيعات معدّات البناء (انخفاض - 49.09 %)



II. أبرز النتائج الفصلية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها (زيادة + 73.59 %)
- مبيعات المخابز ومحلات الحلويات (زيادة + 61.04 %)
- مبيعات الأجهزة الطبية (زيادة + 35.96 %)
- مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية (زيادة + 9.46 %)
- مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (زيادة + 4.52 %)
- مبيعات سلع البصرية والسمعية (زيادة + 3.50 %)
- مبيعات السلع الصيدلانية (زيادة + 1.92 %)
- مبيعات الساعات والمجوهرات (زيادة + 1.12 %)
- مبيعات المشروبات الروحية (انخفاض - 1.02 %)
- مبيعات المطاعم والسناك بار (انخفاض - 2.68 %)
- مبيعات الأثاث والمفروشات (انخفاض - 3.41 %)
- البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية (انخفاض - 11.04 %)
- مبيعات الملابس (انخفاض - 13.98 %)
- مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (انخفاض - 15.60 %)
- مبيعات الأحذية (انخفاض - 17.16 %)
- مبيعات التبغ (انخفاض - 17.95 %)
- مبيعات معدّات البناء (انخفاض - 36.43 %)
- مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية (انخفاض - 79.82 %)



أمّا لجهة التضخّم، فقد بلغت نسبة التضخّم السنوية في الفصل الرابع لهذه السنة + 12.23 %، مسجّلة بذلك إنخفاضاً بالمقارنة مع ما كانت قد سجّلته في الفصل الرابع لسنة 2024 (+ 18.12 %)، في حين عادت نسبة التضخّم الفصلية (أي ما بين الفصل الثالث والفصل الرابع لسنة 2025) للإرتفاع، حيث سجّلت نسبة + 4.23 % بالمقارنة مع نسبة + 2.76 % التي كان قد تمّ تسجيلها في الفصل السابق.

إذاً، فإن تلك الأرقام التي تم تسجيلها في الفصل الأخير من سنة 2025، وخلال الفصول السابقة له، تؤكد التراجع في معدلات التضخم طيلة عام 2025 (من مستويات ثلاثية الأرقام إلى نحو 12 %)، بالرغم من القفزة التي شهدتها الفصل الرابع.

ويتوقع البنك الدولي أن يواصل التضخم السنوي إنخفاضه إلى خاتمة الآحاد (حوالي 8.7 %) في عام 2026، مدعوماً باستمرار استقرار سعر الصرف، كما وبإستقرار (إن لم يكن تراجع) أسعار النقل العالمي، غير أن كل ذلك يبقى رهينة استمرار الانضباطين المالي والنقدي وبالطبع الإستقرارين الأمني والسياسي.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
6.96 + %	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018
17.46 + %	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019
89.74 + %	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019
131.05 + %	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
145.84 + %	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
157.86 + %	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
100.64 + %	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
144.12 + %	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
224.39 + %	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
208.13 + %	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
210.08 + %	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
162.47 + %	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
121.99 + %	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
263.84 + %	الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022
253.55 + %	الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022
208.50 + %	الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022
192.26 + %	الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022
70.36 + %	الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023
41.78 + %	الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023
32.92 + %	الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023
18.12 + %	الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023
20.74 + %	الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024
15.00 + %	الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024
15.06 + %	الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024
12.23 + %	الفصل الرابع من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024
5.99 + %	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
11.09 + %	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
61.14 + %	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
21.60 + %	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
12.94 + %	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
16.52 + %	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
25.38 + %	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
47.95 + %	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
50.08 + %	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
10.68 + %	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
26.18 + %	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022
25.23 + %	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022
26.93 + %	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022

% 81.40 +	الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022
% 22.61 +	الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023
% 9.27 +	الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023
% 20.25 +	الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023
% 5.74 +	الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023
% 2.04 +	الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024
% 2.45 +	الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024
% 6.86 +	الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024
% 14.19 +	الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024
% 2.76 +	الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2025
% 2.50 +	الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2025
% 4.23 +	الفصل الرابع من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2025

وكان التضخم السنوي في كل قطاع كما يلي :

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الرابع لسنة 2024 والرابع لسنة 2025	
35.94%	قطاع التعليم (+ 30.57 % في الفصل السابق)،
31.56%	في قطاع الإستجمام والتسليّة والثقافة (+ 9.45 % في الفصل السابق)،
14.64%	قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 23.90 % في الفصل السابق)،
8.11%	قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 11.14 % في الفصل السابق)،
7.57%	قطاع المطاعم والفنادق (+ 10.69 % في الفصل السابق)،
3.16%	في قطاع النقل (+ 5.78 % في الفصل السابق).
2.22%	قطاع الصحة (+ 4.94 % في الفصل السابق)،
1.95%	قطاع الألبسة والأحذية (+ 11.02 % في الفصل السابق)،
-0.70%	في قطاع الإتصالات (- 0.45 % في الفصل السابق)،
-1.61%	في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 1.24 % في الفصل السابق)،

ويتمّ ملاحظة النسب التي لا تزال مرتفعة وفقاً لما هو مبين في الجدول أعلاه، كما مثلاً في قطاع التعليم والإستجمام والثقافة، إنما أيضاً - ولو بنسبة أقل، في قطاع المواد الغذائية.

أما نسبة التضخّم الفصلية (أي ما بين الفصل الثالث والفصل الرابع لسنة 2025) فقد سجّلت، في كل قطاع على حدى، المستويات التالية، مع تسجيل إرتفاع هذه النسبة في قطاعي التعليم والثقافة، في مقابل تحسّن نسبي في بعض القطاعات الأخرى، مع ملاحظة تباطؤ التضخّم في قطاع المواد الغذائية :

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الثالث والرابع لسنة 2025

35.40%	قطاع التعليم (+ 0.00 % في الفصل السابق)،
30.41%	قطاع الإستجمام والتسليّة والثقافة (- 0.07 % في الفصل السابق)،
3.41%	قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 1.15 % في الفصل السابق)،
3.40%	قطاع الألبسة والأحذية (- 1.71 % في الفصل السابق)،
2.68%	قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 7.11 % في الفصل السابق)،
0.11%	قطاع الصحة (+ 1.45 % في الفصل السابق)،
-0.07%	قطاع المطاعم والفنادق (+ 2.95 % في الفصل السابق)،
-0.20%	قطاع الإتصالات (- 0.09 % في الفصل السابق)،
-0.28%	قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 0.44 % في الفصل السابق)،
-0.59%	قطاع النقل (+ 0.82 % في الفصل السابق)،

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسبنك لتجارة التجزئة " للفصل الرابع من سنة 2025 (Base 100 : Q4 - 2019)

	2019	2020				2021			
	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	83.9	62.38	68.27	66.17	56.27	71.40	73.16	81.44
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	59.04	57.83	58.59	55.84	39.94	67.60	39.02	45.26
مؤشر غلاء المعيشة	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	330.97	414.97	613.96	921.40
		2022				2023			
		Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		77.12	76.64	83.58	88.96	90.00	83.16	89.85	71.75
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		65.23	56.22	68.15	69.17	16.93	59.47	88.08	56.09
مؤشر غلاء المعيشة		1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	5,978.13
		2024				2025			
		Q1 '24	Q2 '24	Q3 '24	Q4 '24	Q1 '25	Q2 '25	Q3 '25	Q4 '25
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.14	54.98	49.79	47.83	53.33	60.54	63.52	66.50
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		42.84	39.69	35.06	31.37	30.01	33.13	33.89	35.65
مؤشر غلاء المعيشة		6,321.16	6,450.23	6,450.23	7,061.07	7,218.28	7,417.78	7,603.00	7,924.35

وفي الختام، يمكن التّمنّي بأن التقدّم في القوانين الأساسية، مثل قانون الفجوة المالية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، إلى جانب الإلتزام بشروط الإصلاح التي تطلبها مختلف الجهات الخارجية، سيكون حاسماً في فتح باب التمويل الخارجي وإعادة بناء الثقة.

ولا شكّ بأن ذلك سوف يكون المفتاح الأساسي لإستقرار القطاع المالي، وإعادة فتح قنوات الائتمان، وإمكانية الحصول على تمويل ميسر، إن للقطاع الخاص أو للأسر اللبنانية – الأمر الذي من شأنه تعزيز القدرة الشرائية والتحفيز لتنشيط الإستهلاك في شتّى القطاعات.

بالإضافة الى ذلك، يتوجب تسريع إتخاذ وتطبيق التدابير الصارمة لكبح الدورة التجارية غير الشرعية وتكثيف الإجراءات في مكافحة الفساد في الإدارات.



التعريف

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابك لتجارة التجزئة" هو في طليعة المؤشرات التي بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابك لتجارة التجزئة" لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ احتسابه من خلال الإحصاءات التي تزودنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحمّسن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له. وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، أخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحمّسن أو للتراجع الذي تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
- 1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
- 2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

وتجدر الإشارة الى أنه، ومنذ إطلاق المؤشر في الربع الأخير لسنة 2011، تمّ إتخاذ هذا الفصل كنقطة إنطلاق تساوي 100 نقطة، وتمّ تتبّع التذبذبات الفصلية منذ حينه. إنما، ونظراً للتحوّل الكبير الذي شهده الإقتصاد اللبناني لا سيما منذ الفصل الأخير لسنة 2019، فقد تمّ إتخاذ القرار بمتابعة التغيّرات في حجم أرقام أعمال القطاعات التجارية إنطلاقاً من ذلك التاريخ (الفصل الأخير لسنة 2019) الذي يشكّل - ابتداءً من الفصل الأخير لسنة 2023 مرتكزاً جديداً يساوي 100 نقطة لإحتساب المؤشر المستحدث، مع المحافظة على نفس المنهجية التي كانت متبعة منذ البدء.

المنهجية المتبعة في احتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيف (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC¹ 6 digits).

ثم يتمّ احتساب نتيجة مجمعة لكل قطاع على حدة (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيف الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحدة للقطاع المعني. الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدلات نسب التغيير مساو لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، واحتساب كل واحدة منها مثقلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذي تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة".

¹ ISIC- International Standard Industrial Classification